«لقد نسي ايبن ان معظم الشروط [للتفاوض مع العرب، ومن بينها عدم التفاوض مع ممثلين عن م.ت.ف.] قد صيغت من قبله خلال السنوات العشر التي تلت حرب الايام الستة» (دان مرغليت، **هآرتس**، ١/٣/١٩٨٥).

اما الوزير عيزر وايزمان، فقد جرفه الحماس للتطورات الاخيرة، ورد على اقتراحات الرئيس مبارك بقوله: «ان من يعرف المصريين مثلي يدرك ان هذا مسار كبير، وليس مناورة... ومن المناسب ان يبارك رئيس الحكومة مبادرة الرئيس مبارك، التي يمكن مقارنتها بمبادرة السادات للسلام» (**يديعوت احرونوت**، ١/٣/١٩٨٥).

كذلك، وجه ١١ نائبا من كتلة المعراخ في الكنيست رسالة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية والى رئيس الكتلة في الكنيست يعربون فيها عن تأييدهم لمبادرة الرئيس مبارك ويطالبون باجراء نقاش عاجل حولها (**هآرتس**، ٢٧/٢/١٩٨٥). اما حركة «السلام الآن»، فقد بعثت ببرقية الى رئيس الحكومة اوضحت فيها ان اكثرية الجمهور الاسرائيلي تؤيد مبادرة مبارك. وحذرت الحركة من اية تحركات قد يقوم بها غلاة المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية ضد هذه المبادرة، موضحة انها في مثل هذه الحالة ستضطر الى عقد اجتماعات احتجاج جماهيرية في كافة انحاء اسرائيل (**عل همشمار**، ١/٣/١٩٨٥). وطلبت حركة حقوق المواطن (راتس)، ايضا، التعامل بايجابية مع مبادرة مبارك (**المصدر نفسه**، ٢٥/٢/١٩٨٥).

اما على صعيد المتحدثين باسم الليكود، فقد كانت المواقف، كما اشرنا، مختلفة. فقد هاجم زعيم الليكود ونائب رئيس الحكومة الاسرائيلية موشى شامير الاقتراحات المصرية بعنف، موضحا انه ليست هنالك ضرورة لاتخاذ قرار بشأن «ما يسمى مبادرة مبارك»، لان هذه دعاية وليس سلاما (**عل همشمار**، ٢٥/٢/١٩٨٥ و ٤/٣/١٩٨٥)، والهدف منها ليس اجراء مفاوضات مع اسرائيل بل اقامة اتصالات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**). اما الوزير الليكودي الآخر، دافيد ليفي، فقد وصف الاقتراحات المصرية بانها «كمين»، ودعا الى رفضها والاجابة عليها بتقوية الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية (**هآرتس**، ١/٣/١٩٨٥). كذلك، اعرب وزير ليكودي آخر، هو موشى آرنس، وزير الدفاع سابقا، عن معارضته للمقترحات المصرية واقترح العمل على اساس «السلام مقابل السلام» لا «السلام مقابل الارض» (**عل همشمار**، ١/٣/١٩٨٥). وكان آرنس واحدا من الوزراء الاسرائيليين الاربعة (مع بيريس ورابين ووايزمان) الذين التقوا المبعوث المصري، الدكتور اسامة الباز، مستشار الرئيس مبارك الذي قدم الى اسرائيل، سرا، لشرح ابعاد المبادرة المصرية لزعمائها. وقد قام آرنس، بعد ذلك اللقاء ببضعة ايام، بكشف تفاصيل مضمونه، رغم طلب الحكومة المصرية الابقاء على ذلك طي الكتمان، لاعضاء كتلة الليكود في الكنيست؛ مما اثار غضب وايزمان، فوصف ذلك التصرف بانه «زعرنة سياسية» (راجع مقابلة آرنس مع **يديعوت احرونوت**، ٨/٣/١٩٨٥).

ووصف النائب مردخاي بار ـ اون موقف الليكود عامة من هذه التطورات بقوله: «انه بينما رأى انور السادات وجيمي كارتر في اتفاقات كامب ديفيد فتحة لمسار مستمر في توسيع اطار السلام وتطبيقه بشأن دول عربية اخرى، وخصوصا فيما يتعلق بالفلسطينيين، اعتبر بيغن [ومعه الليكود] الاتفاقات بمثابة نهاية مرحلة، يغلق معها المسار باتفاق منفصل مع مصر وحدها، ويترك لاسرائيل يدا حرة لصد اية مبادرة لتوسيع السلام نحو حدود اسرائيل الشرقية والشمالية» (من مقال في **عل همشمار**، ٥/٣/١٩٨٥). ولذلك، فان شامير وآرنس يتمسكان بهذه الاتفاقات، وفق مفهوميهما لها، مع انهما كانا من بين القلائل الذين صوتوا ضدها في الكنيست، في حينه. واضاف معلق آخر: «ينبغي ان لا نقع في اوهام: ان المعارضة لكل مفاوضات اساسها القرار ٢٤٢، لدى شركاء المعراخ [في الحكومة، اي الليكود] هي عميقة وجدية، رغم كل التصريحات. والتطلع لتخريب اية محاولة لبداية المفاوضات عميق كعمق جدية الاقتراحات [السلمية] نفسها» (اهود طوليدانو، **هآرتس**، ٣/٣/١٩٨٥). واضاف ثالث، ملقياً ابعاداً اخرى على موقف الليكود، بقوله: «يمكن الاستنتاج من عناد شامير وآرنس للبقاء في لبنان ان استنتاجهما هو ان الحرب كانت خطأ من ناحية المكان فقط ـ فبدلا من ان تكون في لبنان، كان ينبغي ان تكون في الاردن، وذلك لاسقاط الملك حسين وتحويل مملكته الى جمهورية فلسطينية... بل يمكن ان نخشى من ان [قيادة الليكود] تعلمت درساً آخر من حرب لبنان، وهو ان سوريا ليست عدواً، بل حليفا في التطلعات الخطيرة لافشال كل محاولة لاقامة كونفدرالية بين حسين وعرفات. وبدلا من شن حرب غير حميدة على سوريا،